

Distr.: General
7 August 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الرابعة عشرة المستأنفة

فيينا، 4-8 أيلول/سبتمبر 2023

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت*

حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

2	ثانياً - خلاصة وافية
2	اليابان

* .CAC/COSP/IRG/2023/1/Add.1



الرجاء إعادة استعمال الورق

280823 280823 V.23-15284 (A)



ثانياً - خلاصة وإفية

اليابان

1- مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لليابان في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الفساد

وقَّعت اليابان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 9 كانون الأول/ديسمبر 2003، وقبلتها من خلال تعديل قانون المعاقبة على الجرائم المنظمة ومراقبة عائدات الجريمة. وأودعت اليابان صك قبولها للاتفاقية لدى الأمين العام للأمم المتحدة في 11 تموز/يوليه 2017.

والمصادر الرئيسية للقانون في اليابان هي الدستور والمعاهدات والمدونات والقوانين وأوامر مجلس الوزراء والمراسيم والإشعارات الوزارية. ولا تُعتبر السوابق القضائية والقرارات القضائية مصادر للقانون ولكنها توفر إرشادات غير ملزمة لتفسير القوانين.

والبرلمان الوطني هو أعلى جهاز لسلطة الدولة والجهاز الوحيد لسن القوانين على المستوى الوطني. وهو يتألف من مجلس النواب ومجلس المستشارين (المادتان 41 و42 من الدستور).

ويستند النظام القانوني الياباني إلى كل من القانون المدني والقانون العام. ويتألف إطار مكافحة الفساد من أحكام مستمدة من عدة قوانين، لا سيما قانون العقوبات، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون منع المنافسة غير المشروعة، وقانون معاقبة الموظفين العموميين المترشحين عن طريق ممارسة النفوذ، وقانون منع تحويل عائدات الجريمة، وقانون المعاقبة على الجرائم المنظمة ومراقبة عائدات الجريمة.

وتشكل المعاهدات التي تبرمها اليابان جزءاً من التشريعات المحلية ويمكن تنفيذها مباشرة (المادة 98 من الدستور). غير أن اليابان عادة ما تسن تشريعات تنفيذية للمعاهدات قبل إبرامها.

ولدى اليابان العديد من السلطات والهيئات المكلفة بولايات ذات صلة بمكافحة الفساد، منها جهاز الشرطة الوطنية، ومكتب المدعي العام، ومركز الاستخبارات المالية الياباني.

2- الفصل الثالث: التجريم وإنفاذ القانون

1-2 ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

الرشو والمتاجرة بالنفوذ (المواد 15 و16 و18 و21)

تُعرّف المادة 7 من قانون العقوبات "الموظف العام" بأنه أي موظف في الحكومة الوطنية أو الحكومات المحلية، أو عضو في جمعية أو لجنة، أو أي موظف آخر يقوم بأداء واجبات عمومية.

وتجرّم المادة 197 من قانون العقوبات التماس موظف عمومي رشوة أو قبوله إياها فيما يتعلق بواجباته. كما تجرّم تلك المادة التماس رشوة أو الوعد بقبولها قبل تولي المنصب. وتجرّم المادة 197-2 من قانون العقوبات الرشوة غير المباشرة والرشوة لصالح أطراف ثالثة.

وتجرّم المادة 198 من قانون العقوبات الوعد بالرشاوى أو عرضها أو تقديمها على النحو المنصوص عليه في المواد من 197 إلى 197-4.

وعلى الرغم من أن قانون العقوبات لا يقدم تعريفاً فيما يخص "الرشوة"، فإن "الرشوة"، بموجب سابقة قضائية وضعتها المحكمة العليا في عام 1910، تشمل أي ربح يلبي احتياجات الأشخاص أو رغباتهم، بغض النظر عما إذا كان ملموساً أم غير ملموس.

ويجزم قانون منع المنافسة غير المشروعة رشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية (المادتان 18 (1) و 21 (2) '7'). وقد أنفذت تلك الأحكام في كثير من الحالات.

ولا تجرم تشريعات البلد ارتشاء الموظفين العموميين الأجانب أو موظفي المنظمات الدولية العمومية.

ويجزم قانون العقوبات الرشو والارتشاء، ولا سيما قبول الموظف العمومي الرشوة أو التماسه إياها أو أي وعد بقبول رشوة، كمقابل للنفوذ الذي مارسه الموظف أو سيمارسه على موظف عمومي آخر لحمل الموظف الآخر على القيام بفعل غير قانوني أو الامتناع عن القيام بفعل ما لدى أداء الواجب الرسمي (المادتان 197-4 و 198). ويتضمن قانون معاقبة الموظفين العموميين المترشحين عن طريق ممارسة النفوذ أحكاماً مماثلة تنطبق على أعضاء وموظفي مجلس النواب ومجلس المستشارين (المواد 1 و 2 و 4). ولا تشمل الأحكام ذات الصلة أشخاصاً غير الموظفين العموميين ولا تشمل المتاجرة بـ"النفوذ المفترض".

وتجزم المادة 967 من قانون الشركات رشو وارتشاء الأشخاص ذوي الصلاحيات الإدارية أو التنفيذية أو الإشرافية في الشركات. ولا يشمل هذا الحكم الأشخاص العاملين في الشركات بصفات أخرى ولا يشمل الكيانات الأخرى في القطاع الخاص.

غسل الأموال؛ الإخفاء (المادتان 23 و 24)

تجرّم المادتان 10 و 11 من قانون المعاقبة على الجرائم المنظمة ومراقبة عائدات الجريمة غسل الأموال.

وتغطي المادة 10 من القانون فعل إخفاء عائدات الجريمة وفعل تمويه الحقائق فيما يتعلق باكتساب عائدات الجريمة أو التصرف فيها وفيما يتعلق بمصدر عائدات الجريمة. ومن الأفعال المشمولة أيضاً تلقي عائدات الجريمة (المادة 11 من القانون).

ويمكن أن يشمل القانون العديد من سيناريوهات غسل الأموال. وعلى الرغم من أنه لا يستخدم مصطلحات مطابقة للاتفاقية فيما يتعلق بأفعال "إبدال الممتلكات أو إحالتها" و"إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات [...] أو مكانها [...] أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها"، إلا أن تلك الأفعال، وفقاً للسوابق القضائية، يعاقب عليها بموجب المادة 10 من القانون.

وتنص المادة 38 من قانون العقوبات على معاقبة الجناة الذين يرتكبون جرائم عمداً وقصداً. ولذلك تنطبق هذه القاعدة العامة على جريمة غسل الأموال.

وتجرّم المادة 10 (2) من قانون المعاقبة على الجرائم المنظمة ومراقبة عائدات الجريمة الشروع. وتتناول المواد من 60 إلى 62 من قانون العقوبات مختلف جوانب المشاركة الجنائية.

وقد اعتمدت اليابان نهجاً قائماً على القوائم بشأن تحديد الجرائم الأصلية لغسل الأموال. وتشمل القائمة طائفة واسعة من الجرائم، بما فيها الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية (المادة 2 من قانون المعاقبة على الجرائم المنظمة ومراقبة عائدات الجريمة والجدول المرفق به).

وتشمل الجرائم الأصلية الجرائم المرتكبة في الخارج، شريطة أن يكون الفعل مجرماً بموجب القانون الياباني لو ارتكب في اليابان (المادة 2 من القانون).

ويمكن معاقبة مرتكبي الجرائم الأصلية على غسل الأموال لحساب الذات، لأن غسل الأموال يُجرّم بغض النظر عن ارتكاب الجريمة الأصلية.

وتجرّم المادة 256 من قانون العقوبات والمادة 10 من قانون المعاقبة على الجرائم المنظمة ومراقبة عائدات الجريمة إخفاء عائدات الجريمة أو الاحتفاظ بها؛ وهذان الحكمان يكمل أحدهما الآخر فيما يتعلق بنطاق التطبيق والعقوبة القانونية.

الاختلاس وإساءة استغلال الوظائف والإثراء غير المشروع (المواد 17 و19 و20 و22)

تجرّم المادة 252 من قانون العقوبات اختلاس الممتلكات. وتغطي المادة 247 من قانون العقوبات اختلاس الممتلكات أو تسريبها بشكل آخر، وهي تجرّم خيانة الأمانة. والمادتان كلتاهما عامتان بطبيعتهما وتطبقان بنفس القدر على الاختلاس الذي يقوم به الموظفون العموميون والاختلاس في القطاع الخاص.

وتجرّم المادة 193 من قانون العقوبات إساءة استعمال الموظفين العموميين للسلطة عندما يؤدي ذلك إلى حمل شخص آخر على القيام بعمل ليس عليه التزام بالقيام به أو إعاقة شخص آخر عن ممارسة حقه. وتجرّم المادة 194 من القانون إساءة استعمال الموظفين العموميين المتخصصين للسلطة.

ولا تجرّم اليابان الإثراء غير المشروع بسبب مخاوف من أن يكون في ذلك انتهاك للمبادئ الأساسية للنظام القانوني للبلد، مثل افتراض البراءة (الشك يُفسّر لصالح المتهم). بيد أن هناك متطلبات تتعلق بالإفصاح بالنسبة لأعضاء البرلمان وكبار الموظفين العموميين فيما يتعلق بالموجودات والهدايا وبعض الإيرادات. وإذا كان الإثراء غير المشروع نتيجة لجريمة، فيمكن معاقبته.

إعاقة سير العدالة (المادة 25)

تجرّم إعاقة سير العدالة عن طريق استخدام القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب وفقاً للأحكام العامة للمادتين 222 و223 من قانون العقوبات بشأن "الترهيب" و"الإكراه"، إضافةً إلى المادة 105-2 من قانون العقوبات بشأن "ترهيب الشهود". وتجرّم إعاقة سير العدالة عن طريق الرشوة عملاً بالمادة 7-2 من قانون المعاقبة على الجرائم المنظمة ومراقبة عائدات الجريمة بشأن "رشو الشهود".

وتجرّم المادة 95 من قانون العقوبات الاعتداء على موظف عمومي أو ترهيبه أثناء أداء الواجبات العمومية أو من أجل حمل الموظف على أداء واجبات عمومية أو الامتناع عنها.

مسؤولية الشخصيات الاعتبارية (المادة 26)

باستثناء جرائم غسل الأموال (المادة 17 من قانون المعاقبة على الجرائم المنظمة ومراقبة عائدات الجريمة) ورشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية (المادة 22 (1) من قانون منع المنافسة غير المشروعة)، لا تنص تشريعات البلد على المسؤولية الجنائية للشخصيات الاعتبارية فيما يتعلق بالجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية. ويمكن استخدام المادتين 709 و715 من القانون المدني كأساس للمسؤولية المدنية للشخصية الاعتبارية إذا ارتكب أحد موظفيها الفعل الضار فيما يتعلق بتنفيذ أعمالها.

وينص قانون الشركات على المسؤولية الإدارية للشخصيات الاعتبارية (الحل) في الحالات التي يرتكب فيها مدير تنفيذي أو موظف تنفيذي أو شريك يدير المنشأة التجارية عملاً ينتهك القوانين واللوائح الجنائية، إذا ارتكب ذلك الشخص الفعل المذكور على نحو مستمر أو متكرر على الرغم من تلقيه إنذاراً كتابياً من وزير العدل (المادتان 824 و827).

والعقوبة الجنائية المرتآة لرشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية هي غرامة تصل إلى 300 مليون ين. والعقوبة الجنائية المرتآة لغسل الأموال هي غرامة تصل إلى ثلاثة ملايين ين، وهي نفس العقوبة المفروضة على الشخصيات الطبيعية. وعلى الرغم من أن جرائم الفساد الأخرى لا تنطوي على جزاءات جنائية، قد تتعرض الشخصيات الاعتبارية لجزاء مدنية وإدارية لمشاركتها في جرائم منصوص عليها في الاتفاقية.

المشاركة والشروع (المادة 27)

تخضع المشاركة الجنائية للمواد من 60 إلى 65 من قانون العقوبات. ولا يعاقب على الشروع إلا إذا نُص على ذلك تحديداً (المادة 44 من قانون العقوبات). وبناءً على ذلك، لا يُجرّم سوى محاولة غسل الأموال (المادة 10 (2) من قانون المعاقبة على الجرائم المنظمة ومراقبة عائدات الجريمة)، والتهريب (المادة 223 (3) من قانون العقوبات)، وخيانة الأمانة (المادة 250 من قانون العقوبات). ولا يمكن المعاقبة على الشروع في ارتكاب أي من الجرائم الأخرى المشمولة بالاتفاقية.

ويمكن المعاقبة على الأعمال التحضيرية لجريمة غسل الأموال في مرحلة الإعداد قبل مرحلة الشروع (المادة 10 (3) من قانون المعاقبة على الجرائم المنظمة ومراقبة عائدات الجريمة). ويمكن أيضاً المعاقبة على التخطيط لارتكاب جريمة خطيرة تستتبع عملاً من أعمال الإعداد التي تقوم بها جماعة إجرامية منظمة (المادة 6-2 من القانون).

الملاحقة والمقاضاة والجزاءات؛ التعاون مع سلطات إنفاذ القانون (المادتان 30 و37)

تفرض اليابان عقوبات على جرائم الفساد تتراوح بين غرامة لا تقل عن 10 000 ين وعشر سنوات من السجن مع الشغل. وعلى الرغم من إمكانية مراعاة خطورة الجريمة والظروف الأخرى ذات الصلة عند إصدار الأحكام، فيما يتعلق بغسل الأموال (المادة 10 من قانون المعاقبة على الجرائم المنظمة ومراقبة عائدات الجريمة)، والرشو (المادة 198 من قانون العقوبات)، والاعتداء على موظف عمومي أو تهريبه (المادة 95 من قانون العقوبات)، إلا أن العقوبة القانونية الدنيا المتمثلة في فرض غرامة قدرها 10 000 ين (المادة 15 من قانون العقوبات)، في حالة فرضها، قد تكون غير كافية. وأشارت السلطات إلى أن فرض الحد الأدنى من العقوبة القانونية في تلك الحالات أمر غير مرجح نظراً لأخذ خطورة الجرائم في الاعتبار.

ولا يبدو أن الحصانات تشكل عائقاً أمام الملاحقة القضائية الفعالة لمرتكبي جرائم الفساد. ويمكن تفسير المادة 21 من قانون الأسرة الإمبراطورية على أنها تنص على عدم إمكانية إخضاع الإمبراطور لإجراءات قانونية أثناء وجوده في منصبه⁽¹⁾. وعملاً بالمادة 75 من الدستور، لا يجوز إخضاع وزراء الدولة لإجراءات قانونية أثناء فترة ولايتهم دون موافقة رئيس الوزراء. بيد أنه لا توجد سوابق قضائية راسخة حول ما إذا كان يمكن إخضاع رؤساء الوزراء لإجراءات قانونية خلال فترة ولايتهم، وينقسم خبراء الدستور حول هذه النقطة. وخلال انعقاد دورات البرلمان، لا يمكن القبض على عضو في مجلس النواب أو مجلس المستشارين دون موافقة ذلك المجلس، ما لم يُقبض عليه متلبساً بارتكاب جريمة جنائية خارج المجلس (المادة 50 من الدستور؛ والمادة 33 من قانون البرلمان). ولا تمنع هذه الأحكام التحقيق مع العضو في مجلس النواب وملاحقته قضائياً، حتى أثناء انعقاد دورات البرلمان.

(1) تنص المادة 21 على أنه لا يمكن مقاضاة الوصي (الشخص الذي يقوم بأعمال تتعلق بشؤون الدولة باسم الإمبراطور عندما يكون الإمبراطور قاصراً أو غير قادر لأسباب أخرى على القيام بتلك الأعمال) أثناء وجوده في منصبه. ولا تشير المادة صراحةً إلى الإمبراطور، وما إذا كان يمكن إخضاع الإمبراطور لإجراءات قانونية هي مسألة ترتبط بالتفسير.

وتتبع الملاحقة القضائية في اليابان مبدأ الملاحقة التقديرية. وبناءً على ذلك، تعدد المادة 248 من قانون الإجراءات الجنائية الشروط التي تُعتبر فيها الملاحقة غير ضرورية بسبب طبيعة الجاني وسننه وبيئته، أو ظروف الجريمة وخطورتها، أو الظروف أو الحالة بعد الجريمة. ولم تضع اليابان قواعد أو مبادئ توجيهية واضحة للمدعين العامين بشأن كيفية ممارسة صلاحياتهم القانونية التقديرية فيما يتعلق بملاحقة الأشخاص قضائياً. بيد أنه إذا قرر المدعي العام عدم الملاحقة، يمكن أن تخضع القضية لمراجعة لجنة التحقيق في الادعاء، وفي بعض الحالات، تكون الملاحقة القضائية في القضية إلزامية.

ويمكن تطبيق الاحتجاز على مرتكبي جرائم الفساد (المادة 60 من قانون الإجراءات الجنائية). ومن الممكن الإفراج عن المتهم بكفالة في انتظار المحاكمة. وينبغي أن يكون مبلغ الكفالة كافياً لضمان مثول المتهم. ويجوز للمحكمة أيضاً تحديد محل إقامة المتهم أو إضافة شروط أخرى مناسبة للإفراج عنه بكفالة (المادة 93 من قانون العقوبات). والإفراج المبكر من السجن ممكن إذا قضى المحكوم عليه ثلث مدة الحكم المؤكد، أو عشر سنوات في حالة السجن المؤبد (المادة 28 من قانون العقوبات).

ويجوز منح الموظفين العموميين إجازة إدارية إذا لوحقوا في قضية جنائية (المادة 79 من قانون الخدمة العمومية الوطنية)؛ والمادة 28 من قانون الخدمة العمومية المحلية). وإضافةً إلى ذلك، يجوز وقف القاضي الملاحق عن العمل في أي وقت (المادة 39 من قانون عزل القضاة).

ويفقد الموظفون العموميون المحكوم عليهم بالسجن أو بعقوبة أشد مناصبهم بطبيعة الحال (المادة 76 من قانون الخدمة العمومية الوطنية؛ والمادة 28 من قانون الخدمة العمومية المحلية)، ولا يحق لهم تولي منصب في الحكومة إلا بعد قضاء مدة عقوبتهم (المادة 38 من قانون الخدمة العمومية الوطنية؛ والمادة 16 من قانون الخدمة العمومية المحلية). وإضافةً إلى ذلك، لا يحق للموظفين العموميين السابقين الذين فصلوا بإجراء تأديبي تولي منصب في الحكومة لمدة سنتين (المادة 38 من قانون الخدمة العمومية الوطنية)؛ والمادة 16 من قانون الخدمة العمومية المحلية). ويجوز للمؤسسات المملوكة للدولة أن تضع إجراءات لتجريد الأشخاص المدانين بارتكاب جرائم من الأهلية لشغل مناصب في تلك المؤسسات بعد قضاء مدة عقوبتهم.

ويمكن فرض جزاءات تأديبية بموجب قانون الخدمة العمومية الوطنية (المادة 82) ويمكن فرضها إضافةً إلى الجزاءات الجنائية في قضايا الفساد (المادة 85).

ولدى اليابان إطار قانوني ومؤسسي شامل لإعادة تأهيل الأشخاص المدانين، إضافةً إلى برامج مكرسة من أجل إعادة إدماج أولئك الأشخاص في المجتمع.

وقد يُحكم على الجناة الذين يسلمون أنفسهم قبل التعرف عليهم كمشتبه فيهم بعقوبة مخففة (المادة 42 من قانون العقوبات). وعلاوةً على ذلك، ينص قانون الإجراءات الجنائية على إمكانية عقد اتفاقات ومشاورات فيما يتعلق بجرائم محددة، حيث يجوز للمدعي العام، إذا وافق محامي الدفاع على ذلك، إبرام اتفاق مع المشتبه فيه أو المدعى عليه بدلي بموجبه المشتبه فيه أو المدعى عليه بشهادته لتوضيح الوقائع المتعلقة بجريمة ارتكبتها شخص آخر، ولا يقوم المدعي العام بملاحقة المشتبه فيه أو يوصي بعقوبة محددة للمتهم، أو، إذا أقر المشتبه فيه بالذنب، تُعقد محاكمة معجلة (المواد 2-350 إلى 6-350). ويمكن أيضاً أن يؤخذ هذا التعاون في الاعتبار عند إصدار الأحكام أو، بموجب أحكام المادة 25 من قانون العقوبات، عند البت في تعليق الحكم.

وتتطبق الأحكام القانونية للبلاد المتعلقة بحماية الشهود عندما يصبح الجناة شهوداً.

ولا تسمح تشريعات البلاد بإبرام اتفاقيات تنص على إعفاء الأشخاص المتعاونين مع العدالة الموجودين في الخارج من العقوبة.

حماية الشهود والمبلغين (المادتان 32 و 33)

لدى اليابان تدابير لحماية هوية الضحايا وسلامتهم عندما يدلون بشهاداتهم، ولكن ليس لديها برنامج لحماية الشهود. وينص قانون الإجراءات الجنائية (المواد 2-290 و 3-290 و 3-299 و 4-299 و 6-299) على عدم إفشاء المعلومات المتعلقة بهوية وأماكن وجود الشهود والخبراء والضحايا أو على فرض قيود على إفشائها عندما يكون هناك خطر إلحاق ضرر جسدي بهؤلاء الأشخاص أو بأقاربهم أو بممتلكاتهم.

وتسمح اليابان بالإدلاء بالشهادة من خلال استخدام تكنولوجيا الاتصالات. وعلاوة على ذلك، يسمح قانون الإجراءات الجنائية للمحكمة بإلزام المتهم بمغادرة قاعة المحكمة أثناء إدلاء الشاهد بشهادته (المادة 2-304). كما يسمح قانون الإجراءات الجنائية بتقديم بيانات خطية بدلا من البيانات الشفوية عندما يبدي الضحية أو الشاهد رأيا يتعلق بالقضية (المادة 2-292 (7)).

وليس لدى اليابان أي ترتيبات تتعلق بنقل الأشخاص، ولكن يمكن أن تنتظر في الدخول في مثل تلك الترتيبات عند الاقتضاء.

وتكفل اليابان الحماية القانونية للأشخاص المبلغين في القطاعين الخاص والعام على السواء، عملا بقانون حماية المبلغين عن المخالفات والأحكام الأخرى ذات الصلة في قانون الخدمة العمومية الوطنية والمدونة الوطنية لأخلاقيات الخدمة العمومية.

التجميد والحجز والمصادرة؛ السرية المصرفية (المادتان 31 و 40)

تُعتبر المصادرة في اليابان عقوبة تكميلية (المادة 9 من قانون العقوبات)؛ وبناءً على ذلك، فهي قائمة على الإدانة.

وتتيح اليابان مصادرة عائدات الجريمة والأدوات المستخدمة أو المزمع استخدامها في ارتكاب الجرائم (المادة 19 من قانون العقوبات؛ والمادة 13 من قانون المعاقبة على الجرائم المنظمة ومراقبة عائدات الجريمة). وتسمح اليابان أيضا بالمصادرة على أساس القيمة (المادة 19-2 من قانون العقوبات؛ والمادة 16 من قانون المعاقبة على الجرائم المنظمة ومراقبة عائدات الجريمة).

وينص قانون الإجراءات الجنائية (المواد 99-127 و 189-246) وقانون المعاقبة على الجرائم المنظمة ومراقبة عائدات الجريمة (المواد 22-53) على طائفة واسعة من تدابير التحقيق من أجل تحديد عائدات الجريمة وأدواتها أو اقتفاء أثرها أو تجميدها أو ضبطها.

وينص قانون الإجراءات الجنائية وقواعد الإجراءات الجنائية على بعض التدابير المتعلقة بإدارة الممتلكات المحجوزة والمصادرة. وفيما يتعلق بالأشياء المضبوطة، يمكن اتخاذ التدابير المناسبة لمنع أي خسارة أو ضرر (المادة 98 من القواعد). ويجوز وضع الأشياء المضبوطة التي يتعذر نقلها أو الاحتفاظ بها تحت الحراسة أو إجبار المالك أو أي شخص آخر، بعد إعطاء الموافقة، على الاحتفاظ بها، والتصريف في الأشياء التي يحتمل أن تسبب خطرا (المادة 121 من قانون العقوبات). وعلاوة على ذلك، يجوز بيع الأشياء المضبوطة التي قد تصادر والتي قد تُفقد أو تتلف، أو التي يصعب الاحتفاظ بها، والاحتفاظ بعائداتها (المادة 122 من قانون العقوبات). ويجب أن يتولى المدعي العام التعامل مع الأشياء المصادرة (المادة 496 من قانون العقوبات). وإذا كانت الأشياء المصادرة ذات قيمة، يجب بيعها. أما إذا كانت الأشياء المصادرة عديمة القيمة، أو إذا كانت ذات قيمة ولكنها خطيرة أو يتعين إتلافها أو التخلص منها، يجب إتلافها أو التخلص منها (المادتان 29 و 30 من قواعد شؤون الإثبات).

وتسمح اليابان بإمكانية حجز ومصادرة الممتلكات المحولة أو المبدلة (المادة 19 من قانون العقوبات) أو الممتلكات المختلطة (المادة 14 من قانون المعاقبة على الجرائم المنظمة ومراقبة عائدات الجريمة)، إضافة إلى الإيرادات أو المنافع الأخرى المتأتية من عائدات الجريمة (المادة 13 (1) '2' من قانون العقوبات).

ويسمح قانون الإجراءات الجنائية للمحاكم وسلطات التحقيق بإصدار أمر بإتاحة السجلات المصرفية أو المالية أو التجارية أو بحجزها (المواد 99 و197 و2) و218 و222). ولا تُعدُّ السرية المصرفية سبباً للرفض، ولا يبدو أنها تشكل عقبة أمام إجراء تحقيقات جنائية فعالة.

ولا تشترط اليابان أن يبين الجاني المصدر المشروع للعائدات الإجرامية المزعومة أو الممتلكات الأخرى المعرضة للمصادرة.

وينص قانون العقوبات (المادة 19 (2))، وقانون الإجراءات الجنائية (المادة 124 (2))، وقانون المعاقبة على الجرائم المنظمة ومراقبة عائدات الجريمة (المادة 15) على حماية حقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية.

التقادم؛ السجل الجنائي (المادتان 29 و41)

تحدد المادة 250 من قانون الإجراءات الجنائية فترات التقادم التي تتراوح بين سنة واحدة و30 سنة رهنا بخطورة الجريمة المستتعبة للعقوبة القانونية. وبناءً على ذلك، فإن فترات التقادم بالنسبة للجرائم المشمولة بالاتفاقية تتراوح بين ثلاث وسبع سنوات. ويبدأ التقادم من وقت توقف الفعل الإجرامي (المادة 253 من قانون الإجراءات الجنائية). وهو يتوقف عند بدء الملاحقة القضائية (المادة 254 من قانون الإجراءات الجنائية) ويُعلَق عندما يكون الجاني خارج اليابان أو مختبئاً ولا يمكن العثور عليه من أجل إخطاره (المادة 255 من قانون الإجراءات الجنائية).

وتنص المادة 5 من قانون العقوبات على أن الأحكام الأجنبية لا تحول دون فرض مزيد من العقوبة على نفس الأفعال في اليابان، ولكن شريطة تخفيف العقوبة أو اختزالها عندما يكون الشخص قد قضى العقوبة بالفعل في الخارج.

الولاية القضائية (المادة 42)

تقيم اليابان الولاية القضائية فيما يتعلق بالظروف المشار إليها في المادة 42، باستثناء جرائم الفساد المرتكبة ضد اليابان أو المواطنين اليابانيين (المواد 1-4 من قانون العقوبات). وتمتد الولاية القضائية الشخصية الفعلية للبلاد لتشمل عدة جرائم مشمولة بالاتفاقية، بما في ذلك ارتشاء الموظفين العموميين الوطنيين وإخفاء عائدات الجريمة أو الاحتفاظ بها، ولكنها لا تشمل الأشخاص عديمي الجنسية الذين يقيمون بصفة اعتيادية في اليابان ويرتكبون جرائم مشمولة بالاتفاقية خارج إقليمها.

ولا تسلّم اليابان رعاياها (المادة 2 '9' من قانون تسليم المطلوبين)، ولكنها تقيم ولايتها القضائية على بعض الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية، باستثناء الجرائم التي تُعتبر معاقبا عليها في اليابان من أجل حماية مصالح دولتها، عندما يكون الجاني المزعوم موجوداً في إقليمها ولا يُسلّم بسبب جنسيته حصراً.

ولا تتناول تشريعات اليابان على وجه التحديد الولاية القضائية على الجرائم التي تُرتكب خارج إقليمها وعندما يكون الجاني المزعوم الذي ليس من رعاياها موجوداً في إقليمها ولا يُسلّم.

عواقب أفعال الفساد؛ التعويض عن الضرر (المادتان 34 و35)

تتخذ اليابان بعض التدابير لمعالجة عواقب الفساد فيما يتعلق بمنح العطاءات. وتنص المادة 71 من قرار مجلس الوزراء بشأن الميزانيات وتسوية الحسابات والمحاسبة على استبعاد الأشخاص من المشاركة في

العطاءات المفتوحة لمدة تصل إلى ثلاث سنوات إذا عرقل هؤلاء الأشخاص التنفيذ العادل للعطاءات، أو أعاقوا الوصول إلى سعر عادل، أو تواطؤوا مع آخرين للحصول على أرباح غير مشروعة. وخارج عملية الاشتراء، لا توجد أحكام لمعالجة عواقب الفساد، ولا تُعتبر تشريعات البلد الفساد عاملاً ذا صلة في الإجراءات القانونية لإلغاء العقود أو فسخها، أو سحب الامتيازات أو الصكوك المماثلة، أو اتخاذ إجراءات انتصافية أخرى.

وتنص المادة 709 من القانون المدني على حق الأطراف المتضررة في المطالبة بالتعويض المدني عن الأضرار التي تسبب فيها المتهم.

السلطات المتخصصة والتنسيق بين الوكالات (المواد 36 و38 و39)

السلطات الرئيسية في اليابان المسؤولة عن مكافحة الفساد من خلال إنفاذ القانون هي مكتب المدعي العام وجهاز الشرطة الوطنية. ولكل جهاز شرطة في المحافظات أقسام متخصصة داخل شعبة التحقيق الثانية التابعة له، وهي التي تتولى المسؤولية عن مكافحة الفساد (بما في ذلك رشو الموظفين العموميين الأجانب) والجرائم المالية، وتتلقى تعليماتها من شعبة التحقيق الثانية التابعة لجهاز الشرطة الوطنية. ويعمل أيضاً مدعون عامون متخصصون في ملاحقة جرائم الرشوة المحلية والأجنبية وغيرها من الجرائم في إدارات التحقيق الخاصة المنشأة في ثلاثة مكاتب رئيسية للمدعين العامين في المقاطعات. ويبدو أن هذا الهيكل يعمل بفعالية، وأنه يجري توفير التدريب والموارد على النحو الكافي، وأن المؤسسات تتمتع بقدر كاف من الاستقلالية.

وفيما يتعلق بالتعاون بين السلطات الوطنية، تنص المادة 239 من قانون الإجراءات الجنائية على التزام أي مسؤول حكومي أو مسؤول حكومي محلي بتقديم بلاغ عندما يعتقد أن جريمة قد ارتكبت. وعملاً بالمادة 197 من قانون الإجراءات الجنائية، يجوز أن يُطلب من المكاتب العمومية أو المؤسسات العمومية أو الخاصة إعداد تقرير عن المسائل الضرورية المتصلة بالتحقيق.

وتنص المادة 8 من قانون منع تحويل العائدات الإجرامية على التزام عدد من كيانات القطاع الخاص (مشغلي منشآت تجارية محددة)، عندما يُشتبه في أن الممتلكات المقبولة من خلال شؤون تجارية محددة هي عائدات إجرامية، بإبلاغ مركز الاستخبارات المالية الياباني بالأمر. ويوفر المركز وغيره من السلطات المختصة أيضاً أنشطة التدريب والتوعية للقطاع الخاص.

وتسمح المادة 239 من قانون الإجراءات الجنائية لأي شخص يعتقد أن جريمة قد ارتكبت بتقديم بلاغ بالأمر.

2-2- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- تجريم الرشو والارتشاء قبل تولي المنصب (المادة 15).
- وجود مدعين عامين متخصصين في الرشوة المحلية والأجنبية وغيرها من الجرائم (المادة 36).

2-3- التحديات التي تواجه التنفيذ

يمكن أن يؤدي ما يلي إلى زيادة تعزيز تدابير مكافحة الفساد القائمة:

- النظر في تجريم ارتشاء الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية (المادة 16، الفقرة 2).
- النظر في توسيع نطاق المتاجرة بالنفوذ وقبول المتاجرة بالنفوذ بما يشمل أشخاصاً غير الموظفين العموميين وبما يشمل المتاجرة بـ"النفوذ المفترض" (المادة 18).

- بالنظر إلى أن المادة 193 من قانون العقوبات تشمل مجموعة واسعة من أنواع إساءة استغلال الوظائف، النظر في زيادة توسيع نطاق هذه الجريمة (المادة 19).
- النظر في تجريم الإثراء غير المشروع (المادة 20).
- النظر في توسيع نطاق الرشو والارتشاء في القطاع الخاص ليشمل الأشخاص العاملين في الشركات بأي صفة وليشمل كيانات القطاع الخاص غير الشركات (المادة 21).
- إخضاع الشخصيات الاعتبارية لجزاءات أشد على المشاركة في الأفعال المجرّمة وفقا للاتفاقية (بخلاف رشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية)، وضمان أن تكون الجزاءات فعالة ومتناسبة وراذعة، وفقا للاتفاقية (الفقرة 4 من المادة 26).
- مراجعة نظام التقادم الخاص بها للنص على فترات أطول أو وقت مختلف للبدء (أي تاريخ ترك المنصب) في حالة جرائم الفساد (المادة 29).
- استعراض الجزاءات القانونية المفروضة على الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية، ولا سيما العقوبة الدنيا المتمثلة في غرامة قدرها 10 000 ين (العقوبة القانونية الدنيا الاعتيادية المنصوص عليها في المادة 15 من قانون العقوبات) التي يمكن، من الناحية النظرية، فرضها على رشو موظف عمومي وغسل الأموال والاعتداء على موظف عمومي أو تهريبه (المادة 30، الفقرة 1).
- تقييم ما إذا كان يمكن إخضاع رؤساء الوزراء لإجراءات قانونية أثناء فترة ولايتهم، وفقا للنظام القانوني والمبادئ الدستورية في البلد، مع الحفاظ على توازن مناسب بين الحصانات والامتيازات القضائية وإمكانية القيام، عند الضرورة، بعمليات تحقيق وملاحقة ومقاضاة فعالة في الأفعال المجرّمة وفقا للاتفاقية (الفقرة 2 من المادة 30).
- السعي إلى وضع قواعد أو مبادئ توجيهية واضحة للمدعين العامين بشأن كيفية ممارسة صلاحياتهم القانونية التقديرية فيما يتعلق بملاحقة الأشخاص قضائيا (الفقرة 3 من المادة 30).
- اعتماد تدابير إضافية لزيادة تعزيز إدارة الممتلكات المجمدة أو المحجوزة أو المصادرة (الفقرة 3 من المادة 31).
- النظر في إمكانية إلزام الجاني بأن يبين المصدر المشروع للعائدات الإجرامية المزعومة أو الممتلكات الأخرى المعرضة للمصادرة (الفقرة 8 من المادة 31).
- اعتماد تدابير أخرى لتوفير حماية فعالة للشهود والخبراء الذين يدلون بشهادة تتعلق بأفعال مجرّمة وفقا للاتفاقية وكذلك لأقاربهم وسائر الأشخاص الوثيقي الصلة بهم، بما في ذلك إجراءات الحماية البدنية، عند الاقتضاء (الفقرة 2 (أ) من المادة 32).
- اعتماد تدابير إضافية لمعالجة عواقب أفعال الفساد، يمكن أن تشمل اعتبار الفساد عاملا ذا صلة لإلغاء أو فسخ عقد أو سحب امتياز أو غير ذلك من الصكوك المماثلة أو اتخاذ أي إجراء انتصافي آخر (المادة 34).
- اعتماد تدابير لتوفير حماية فعالة للجناة الذين يتعاونون مع العدالة ولأقاربهم والأشخاص الوثيقي الصلة بهم (الفقرة 4 من المادة 37).
- اعتماد تدابير ليسط ولايتها القضائية على جميع الأفعال المجرّمة وفقا للاتفاقية عندما يكون الجاني المزعوم موجودا في إقليمها ولا تقوم بتسليم ذلك الشخص لمجرد كونه أحد مواطنيها (الفقرة 3 من المادة 42).

وتشجّع اليابان كذلك على الآتي:

- النظر في تحديد المسؤولية الجنائية للشخصيات الاعتبارية عن المشاركة في جميع الأفعال المجرّمة وفقا للاتفاقية (الفقرتان 1 و2 من المادة 26).
- النظر في تجريم أي محاولة لارتكاب الأفعال المجرّمة وفقا للاتفاقية، بما يتجاوز غسل الأموال والترهيب (الفقرة 2 من المادة 27).
- النظر في إقامة ولايتها القضائية على جرائم الفساد المرتكبة ضد اليابان أو الرعايا اليابانيين وتوسيع نطاق ولايتها القضائية الشخصية الفعلية لتشمل جميع الجرائم المشمولة بالاتفاقية، بما في ذلك الجرائم التي يرتكبها في الخارج أشخاص عديمو الجنسية يقيمون بصفة اعتيادية في إقليمها (الفقرات 2 (أ) و2 (ب) و2 (د) من المادة 42).
- النظر في إقامة ولايتها القضائية على جرائم الفساد عندما يكون الجاني المزعوم موجودا في إقليمها ولا تقوم بتسليمه (المادة 42، الفقرة 4).

3- الفصل الرابع: التعاون الدولي

1-3- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

على الرغم من توافر إحصاءات إجمالية عن عدد طلبات المساعدة القانونية المتبادلة المرسلة والواردة، لا تتوافر إحصاءات مصنفة عن عدد طلبات المساعدة القانونية المتبادلة التي نفذتها اليابان أو رفضتها. وقدمت اليابان إحصاءات عن عدد حالات التسليم الواردة من بلدان أجنبية والمقدمة إليها، بيد أن عدد طلبات تسليم المطلوبين المرسلة أو المستلمة لم يكن متاحا.

تسليم المجرمين، ونقل الأشخاص المحكوم عليهم؛ نقل الإجراءات الجنائية (المواد 44 و45 و47)

على الرغم من أن المعاهدات التي أبرمتها اليابان تشكل جزءا من التشريعات المحلية ويمكن تنفيذها مباشرة (المادة 98 من الدستور)، عادة ما يسن البلد تشريعات تنفيذية للمعاهدات قبل إبرامها.

ويخضع تسليم المطلوبين لقانون تسليم المطلوبين. ويجوز لليابان أن تسلم هاربا بدون معاهدة لتسليم المطلوبين شريطة أن يكون الطلب مستوفيا لمقتضيات القانون وبشرط المعاملة بالمثل (المادة 3 '2' من القانون).

وعندما يتلقى وزير الخارجية طلبا من دولة أجنبية عملا بمعاهدة لتسليم المطلوبين، فإنه يحيل الطلب والوثائق ذات الصلة إلى وزير العدل لدراسته وإحالته إلى السلطات المختصة، أي المدعي العام، ليأمر بتقديم طلب إلى المحكمة العليا للنظر فيما إذا كانت القضية يمكن فيها تسليم الهارب (المادتان 3 و4 من قانون تسليم المطلوبين).

وليس لدى اليابان سوى معاهدين ثنائيين لتسليم المطلوبين؛ إحداهما مع الولايات المتحدة الأمريكية، والأخرى مع جمهورية كوريا.

ويمثّل غياب ازدواجية التجريم سببا إلزاميا لرفض التسليم (المادة 2 '5' من قانون تسليم المطلوبين). ويُحدّد شرط أدنى، منصوص عليه في القانون، قدره السجن لمدة "طويلة" هي ثلاث سنوات أو أكثر فيما يخص الجرائم التي يجوز تسليم مرتكبيها بمقتضى قانون تسليم المطلوبين (المادة 2 '3' و'4')؛ وقد يشكل ذلك قيودا عملية، لأن الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية (مثل بعض عناصر إعاقة سير العدالة) لا يستوفي جميعها هذه

العتبة⁽²⁾. وتخفّف بعض الشروط وفقاً لمعاهدتي تسليم المطلوبين المبرمتين مع الولايات المتحدة وجمهورية كوريا، مثل الحد الأدنى للعقوبة المطلوبة (خُفِّصَ إلى سنة واحدة) ورفض تسليم المواطنين (الذي أصبح تقديرياً).

وتمنح المادة 4 (1) '4' من قانون تسليم المطلوبين وزير العدل سلطة تقديرية واسعة لرفض طلبات التسليم التي لا تستند إلى معاهدة عندما يُعتبر تسليم الهارب غير مناسب، على أساس دراسة عوامل من بينها ما إذا كانت الإجراءات الجنائية للبلد الطالب تحمي حقوق الإنسان حماية كافية. وتحدد المادة 2 من القانون أسباب الرفض، وتتص على عدم جواز تسليم المطلوبين في حالة الجرائم السياسية. ومن المفهوم عموماً أن جرائم الفساد لا تُعتبر جرائم سياسية.

ويتضمن قانون تسليم المطلوبين (المواد 6 و10 و13) والقواعد الإجرائية للقانون (المادة 14) أحكاماً تلزم السلطة المركزية بمعالجة الحالات دون تأخير. وإضافةً إلى ذلك، تنص المواد 8 و9 و16 من القانون على حدود زمنية محددة لمعالجة الحالات.

ولا تسلّم اليابان مواطنيها، ولكنها تقيم ولاية قضائية على المواطنين الذين يرتكبون جرائم خارج البلد (المواد 2-4 من قانون العقوبات)، غير أن الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية ليست مشمولة بالكامل. ولا توجد تدابير لإنفاذ ما تبقى من الحكم الأجنبي في حالة رفض تسليم المواطنين.

وتوجد تدابير أساسية بموجب قانون تسليم المطلوبين وقانون الإجراءات الجنائية لضمان المعاملة العادلة للأشخاص المطلوبين للتسليم. فعلى سبيل المثال، يُنظر في القضايا في جلسات علنية لتحديد ما إذا كان الطلب يفي بالمتطلبات والشروط الإجرائية للتسليم المنصوص عليها في قانون تسليم المطلوبين والمعاهدات ذات الصلة (المادة 9 من قانون تسليم المطلوبين). ويجب أن تتاح للهارب ومحاميه فرصة التعبير عن آرائهما أمام المحكمة (الفقرة 3 من المادة 9 من القانون). وفي الحالات التي يُحتجز فيها الهارب، يجب اتخاذ قرار في غضون شهرين من يوم الاحتجاز (الفقرة 1 من المادة 9 من القانون). ولا تشير تشريعات البلد على وجه التحديد إلى الأسباب التمييزية لرفض التسليم.

ولا يشير قانون تسليم المطلوبين صراحة إلى تسليم شركاء المطلوبين. وتتشاور اليابان مع الدول مقدمة الطلبات على سبيل الممارسة المعتادة قبل رفض طلبات التسليم.

وأبرمت اليابان اتفاقات وترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم، وهي اتفاقية مجلس أوروبا بشأن نقل المحكوم عليهم ومعاهدات ثنائية مع إيران (جمهورية-الإسلامية) والبرازيل وتايلند وفيت نام.

ولا يوجد قانون أو ممارسة بشأن نقل الإجراءات الجنائية، ولم تنشأ حالات تتطلب تلك الاتفاقات.

المساعدة القانونية المتبادلة (المادة 46)

على الرغم من أن قانون المساعدة الدولية في التحقيق والمسائل الأخرى ذات الصلة يوفر إطاراً أساسياً لتقديم المساعدة القانونية المتبادلة، فإن العديد من أحكام المادة 46 من الاتفاقية (المدرجة أدناه) لا تتناولها التشريعات المحلية.

واليابان طرف في سبع معاهدات ثنائية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة، إلى جانب عدة اتفاقيات دولية، ويمكن تقديم المساعدة في حالة عدم وجود معاهدة بشرط المعاملة بالمثل (المادة 4 '2' من قانون المساعدة الدولية في التحقيق والمسائل الأخرى ذات الصلة). وتعتبر اليابان الاتفاقية أساساً للمساعدة القانونية المتبادلة.

(2) معظم جرائم الفساد في اليابان تكون العقوبة القصوى عليها السجن لمدة تزيد على ثلاث سنوات، على الرغم من أن بعض الجرائم (إساءة استعمال السلطة ورشو الشهود) تكون العقوبة القصوى عليها السجن لمدة سنتين.

وازواجية التجريم شرط من شروط تقديم المساعدة؛ وتنتظر اليابان في إبرام معاهدات إضافية للحد من هذا الشرط. ولا توجد تدابير متاحة بشأن تقديم مساعدة لا تطوي على إجراءات قسرية في ظل انقضاء ازدواجية التجريم. وتحفظ اليابان بالحق في رفض المساعدة إذا اعتُبرت المسألة تافهة.

ولا توجد قيود قانونية على تقديم المساعدة بشأن الجرائم التي تتورط فيها شخصيات اعتبارية أو بشأن التبادل التلقائي للمعلومات، وإن كان يجب من حيث المبدأ الحصول على المعلومات من خلال المساعدة القانونية المتبادلة إذا كان المقصود من هذه المعلومات أن تُستخدم رسمياً كأدلة.

وينص الفصل 3 من قانون المساعدة الدولية في التحقيق والمسائل الأخرى ذات الصلة على نقل السجناء المحكوم عليهم، شريطة وجود معاهدة بشأن المساعدة القانونية المتبادلة مع الدولة طالبة. ويُتناول شرط موافقة السجين وإمكانية وضع شروط للنقل (المادة 19 (1) '1' و(2)).

وزير العدل هو السلطة المركزية المعنية بتبادل المساعدة القانونية بموجب الاتفاقية. وليس من الضروري تقديم الطلبات عبر القنوات الدبلوماسية عندما تكون هناك معاهدة أو اتفاق بشأن المساعدة القانونية المتبادلة مع الدولة طالبة. ويجب أن تكون الطلبات مصحوبة بترجمة إلى اليابانية ويجب تقديمها كتابةً. ويمكن أيضاً تقديم طلبات التعاون في التحقيق في قضية جنائية لدولة أجنبية عن طريق المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) (المادة 18 من قانون المساعدة الدولية في التحقيق والمسائل الأخرى ذات الصلة).

ولا يحدد قانون المساعدة الدولية في التحقيق والمسائل الأخرى ذات الصلة الشروط المتعلقة بمضمون طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، إلا إذا كان الطلب يتعلق باستجواب الشهود أو تقديم مواد الإثبات (المادة 2 '3'). وتيسيراً على البلدان التي تنتظر في تقديم طلبات، توفر وزارة العدل مبادئ توجيهية على موقعها الشبكي، بما في ذلك قائمة مرجعية لصياغة الطلب.

وترد أسباب رفض طلبات المساعدة القانونية المتبادلة في المادة 2 من قانون المساعدة الدولية في التحقيق والمسائل الأخرى ذات الصلة. وبموجب المادة 2 '3'، تُرفض طلبات استجواب الشهود أو تقديم الأدلة، ما لم تنص معاهدة على خلاف ذلك، إذا لم يثبت البلد الطالب كتابةً بوضوح أن الأدلة ضرورية للتحقيق. ولا ينص القانون على السرية المصرفية كسبب لرفض المساعدة.

ولا يتضمن القانون أحكاماً مفصلة تتناول متطلبات الفقرات من 18 إلى 20 ومن 22 إلى 24 ومن 26 إلى 29 من المادة 46.

التعاون في مجال إنفاذ القانون؛ التحقيقات المشتركة؛ أساليب التحري الخاصة (المواد 48 و49 و50)

تتعاون السلطات المختصة وتتبادل المعلومات بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولا سيما نشر المعلومات عن المعاملات المشبوهة على وحدات الاستخبارات المالية الأجنبية. وتتعاون الشرطة اليابانية مع سلطات إنفاذ القانون الأجنبية، بما فيها الإنتربول، من خلال التعاون في التحقيقات، والمشاركة في الاجتماعات المشتركة، وإعارة موظفين إلى الإنتربول.

وتعتبر اليابان أن الاتفاقية هي الأساس للتعاون المتبادل في مجال إنفاذ القانون.

ولا توجد أي اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن التحقيقات المشتركة.

ويجوز استخدام أساليب التحقيق الخاصة وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية (المادة 197 (1))، شريطة أن تكون ضرورية لتحقيق غايات التحقيق. غير أن الجرائم المتصلة بالفساد ليست مدرجة في قائمة الجرائم التي يمكن اعتراض الاتصالات بشأنها. ولذلك، لا يمكن اعتراض الاتصالات المتعلقة بالجرائم المشمولة بالاتفاقية، إلا في ظروف محدودة تُرتكب فيها هذه الجرائم بالاقتران بالجرائم المدرجة في قانون اعتراض الاتصالات

لأغراض التحقيقات الجنائية أو كجزء من الأعمال التحضيرية لتلك الجرائم. ولا يمكن تنفيذ أي تدابير قسرية إلا عندما تكون هناك قوانين تسمح باستخدامها. ويسمح القانون باستخدام التسليم المراقب في الحالات التي تنطوي على جرائم تتعلق بالمخدرات، ويمكن استخدامه في التحقيقات غير القسرية إلى الحد الذي يسمح به قانون الإجراءات الجنائية دون الحاجة إلى أحكام خاصة (المادة 197 (1)). وتُقبل عادةً الأدلة المستمدة من أساليب التحقيق الخاصة بنفس الطريقة التي تُقبل بها الأدلة العادية في القضايا الجنائية.

3-2- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- تيسيرا على البلدان التي تنظر في تقديم طلبات للمساعدة القانونية المتبادلة إلى اليابان، توفر وزارة العدل على موقعها الشبكي مبادئ توجيهية مفصلة وسهلة الاستعمال، بما في ذلك قائمة مرجعية لصياغة الطلب (المادة 46).
- لدى اليابان ملحقون قانونيون في عدة سفارات يمثل دورهم في تيسير التنسيق بين السلطات المركزية، وتعزيز العلاقات بين أجهزة النيابة العامة، وتعزيز التفاهم المتبادل (المادة 48).

3-3- التحديات التي تواجه التنفيذ

يمكن أن يؤدي ما يلي إلى زيادة تعزيز تدابير مكافحة الفساد القائمة:

- تعزيز نظم جمع البيانات للتمكين من تتبع البيانات المتعلقة بطلبات التعاون الدولي والإبلاغ عنها بمزيد من التفصيل (مثلا بشأن الجرائم الأصلية، والإطار الزمني للرد على الطلبات وأي أسباب للرفض) (المادتان 44 و 46).
- اعتماد تدابير لضمان ألا تشكل ازدواجية التجريم عائق أمام التسليم (الفقرة 1 من المادة 44).
- اعتماد تدابير لضمان تنفيذ مبدأ "التسليم أو المحاكمة" فيما يتعلق بجميع الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية المرتكبة خارج البلد، حيث يُرفض التسليم على أساس الجنسية (الفقرة 11 من المادة 44).
- اعتماد تدابير لضمان ألا تشكل ازدواجية التجريم عائق أمام تقديم المساعدة القانونية المتبادلة، وأمام توفير المساعدة غير القسرية في غياب ازدواجية التجريم؛ والنظر في تحديد عتبة للمسائل التي يمكن اعتبارها تافهة (المادة 46، الفقرة 9).
- مواصلة التنفيذ الكامل للفقرات 19 ومن 22 إلى 24 ومن 26 إلى 28 من المادة 46.

وتوصى اليابان أيضا بما يلي:

- كما هو الحال بالنسبة لمعاهدة تسليم المطلوبين المبرمة بين اليابان وجمهورية كوريا، ينبغي النظر في الاعتراف بتسليم شركاء المطلوبين في المعاهدات المبرمة مع الدول الأطراف الأخرى (الفقرة 3 من المادة 44).
- النظر في إعادة النظر في الحد الأدنى القانوني لعقوبة السجن لمدة "طويلة" قدرها ثلاث سنوات أو أكثر بالنسبة للجرائم التي يجوز تسليم مرتكبيها بموجب قانون تسليم المطلوبين، بحيث تُدرج جميع الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية، وإدراج الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية كجرائم تستوجب تسليم مرتكبيها في معاهدات تسليم المطلوبين المقبلة بالقدر الذي تقتضيه الاتفاقية (المادة 44، الفقرات 4 و 7 و 8).

- النظر في اعتماد تدابير لإنفاذ حكم تصدره دولة طالبة أو ما تبقى منه، في الحالات التي يُرفض فيها تسليم المواطنين (الفقرة 13 من المادة 44).
 - النظر في إضافة أحكام محددة إلى تشريعاتها الداخلية تماشياً مع الفقرة 15 من المادة 44.
 - النظر في إضافة أحكام محددة إلى تشريعاتها الداخلية لتنفيذ الفقرتين 18 و20 من المادة 46.
-